http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2074) السنة الثامنة - السبت (19) آذار 2011

كتابة على الحيطان

العد التنازلي.. ماذا يحدث بعده؟

عامر القيسي

في حياة الشعوب أرقام ودلالات مئة عام من العزلة، شكّلت منعطفا مهما في مسار العمل الروائي العالمي على يد ماركيز، والساعة الخامسة والعشرون للروائي الروماني "كونستانتان جيورجي" أرّخت لقضية لا يريد أحد أن يقول حقيقتها، الشهداء يعودون هذا الأسبوع لـ"الطاهر وطار" كانت مجموعة قصصية خلّدت جزءا من تأريخ نضال الشعب الجزائري، وعلى هذا النمط تستطيع أن ترصد الكثيرَ من الأعداد التي ارتبطت بشكل ما بواقع حياة الشعوب في مختلف مجالات الحياة، وعادةً ما ترتبط الأرقام بدلالة محددة، الانتفاضة المصرية في ٢٥ كانون الأوّل والتونسية حملت الرقم١٩ كانون الأول والثورة الليبية الآن ١٧ شباط.

لدينا الآن رقم جديد هو "١٠٠ الحكومة" وهو نوعٌ من الأرقام التنازلية والذي سيحدد بتنازليته مصيرَ الكثير من الكراسي "إذا كانت الأمور جادة" وهو رقم أيقظ الكثير من الغفوات الطويلة التي كانوا يتمتعون بها بغياب الرقابة الحكومية والبرلمانية والشعبية أيضاً، فأنزلوا بعض الآليات في هذه المحلة أو تلك المنطقة، لكي يقال إن الجماعة تلقنت دروس الشعوب، لكنها للأسف تذر الرماد في العيون لتدرأ الحسد عن نومتهم الهنيّة ويقظتهم الخجولة.

كما يقول المثل الشعبي العراقي "غمض فتح" ستنتهي المئة يوم التي انقضى منها حتى هذه اللحظة عشرة أيام تقريباً، والقضايا الرئيسة التي تظاهر الناس من اجلها في جمعة الخامس والعشرين من شباط باقية على حالها. باستثناء تخفيض رواتب الكبار، والتي قال عنها بعض الخبثاء، إنها لعبة لامتصاص النقمة لان مخصصات السفر والإيفاد أكثر بكثير من مبالغ تقليص الرواتب! كما حصل لعضوة مجلس محافظة عندما تسلّمت ٧٠ ألف دولار عن إيفاد لمدة ٤٥ يوما على حساب "العيال"!!

من المفترض أن يكون اليوم الصفر مفترقاً حقيقياً بين الوعود والإنجاز، وسيكون المالكي ملزما أن ينفذ للشعب ما وعده به، وأن مرور المئة يوم دون تقدم ملموس على كل الجبهات سيعرض أصحاب الكراسي الوثيرة للمحاسبة الشديدة التي تصل إلى حد الإقالة.

لن تحدث المعجزة فنستيقظ في يوم نهاية العد التنازلي، لنرى بغداد مثل باريس، والبصرة مثل نابولي ونينوى مثل دريسدن والنجف وكربلاء مثل الفاتيكان. هذه أحلام العصافير كما يقال لأنها مستحيلة التطبيق إلا في العقول الرومانسية.

سنقول قولا ربما يزعج البعض، لكنه للأسف حقيقي وواقعي، وهو أن المئة يوم بل المئة سنة، لن تكون كافية لمسؤولين غير أكفاء لإحراز تقدم مقبول في مجالات الحياة المختلفة، ففاقد الشيء لا يُعطيه!!

أصحاب الشهادات المزورة لن يقدموا شيئا غير الجهل والبلادة.

الفاسدون والمفسدون لن تصبح أيديهم نظيفة أبداً.

وزير المحاصصة وأولاد العمومة لن يفعلوا شيئا غير إرباك حركة المرور برتلهم المتسع.

وكلاء ومدراء الأحزاب في الوزارات والمؤسسات الحكومية لن ينظروا ابعد من مصالحهم الحزبية التي تدفعهم دفعا لإقصاء الكفاءات وتهميشها.

الساكت عن الحق بسبب مغريات الكرسي لن ينطقَ أبداً.

هؤلاء لم يفعلوا شيئا مفيداً ولن يفعلوا، وعلى المالكي أن يتهيّأ لاحتمالين:

الأوّل: مداراة الخديعة والتحدث عن نسب إنجاز هنا وهناك للحفاظ على الروح المحاصصاتية، التي تشبعت بها الدولة العراقية، وتمديد المئة يوم لإتاحة الفرصة لـ"إنجازات" أكبر وأكثر!!

الثاني: الالتزام بوعوده للجماهير المحتجة والقيام بثورة بيضاء في الجسد المؤسساتي العراقي وفتح الأبواب أمام الكفاءات العراقية، وهي كثيرة "لأداء دورها في بناء العراق، لأنها الطريق الصحيح لتحقيق طموحات الجماهير وتحقيق آمالها.

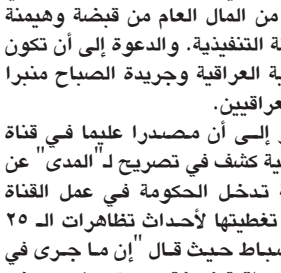

فأي احتمال سيختار رئيس الوزراء؟؟؟

أنا شخصيا أرجّح الاحتمال الأوّل ولله في خلقهِ شؤون!

منتسبو "الصباح" اليوم: حرّرونا من الهيمنة

صحفيون معتصمون يفتحون جدل هوية شبكة الإعلام العراقي

عبد الكريم السوداني: مستعدون للتفاوض.. رغم قلة المحتجين

جدل الحريات الصحفية يتفاعل مع الحراك الجماهيري في البلاد

يتصاعد الجدل الصحفي والسياسي حول طبيعة عمل شبكة الإعلام العراقي وما يترتب عليها من جراء تمويلها العام.

ففي الوقت الذي يطلق صحفيون في جريدة الصباح التابعة للشبكة اعتصاما اليوم السبت للمطالبة بتحريرها مما يقولون إنها "هيمنة الحكومة أو أطراف فيها" على العمل، أعرب مسؤولون في الصباح عن استعدادهم للتعامل الايجابي مع مطالب المعتصمين وبدء حوار جاد حول ابرز القضايا محور الاعتصام.

وشهدت متابعة حدث الاعتصام من قبل (المدى) خلال الأيام الثلاثة الماضية لغطا كبيرا حول احتمال سوء نية تقف وراء متابعة أو نشر ما يتعلق بالاعتصام.

□ بغداد / المحرر السياسي

وفي هذا التقرير حاولت المدى الحفاظ على قدر كبير من الحيادية المتاحة في ظل أجواء ومشاحنات من الصعب من خلالها التوافق على أن متابعة أحداث تتعلق بمؤسسة تمول من المال العام أمر يهم الرأي العام المحلي وسائر الوسط الصحفي والشعبي.

وبينما تابعت المدى قصة الأحداث رفضت شخصيات ذات علاقة الإدلاء برأيها، فيما تراجعت وغيرت أخرى من مواقفها.

محررون في الصحيفة، رفضوا جميعا الكشف عن أسمائهم لشعورهم بالخوف والقلق كما يقولون، صرحوا بأنهم يعتزمون تنظيم اعتصام اليوم السبت المقبل، بسبب تواصل هيمنة الحكومة عليها.

ووزع المعتصمون بياناً باسمهم تضمن عددا من المطالب، منها التأكيد على استقلالية الإعلام العراقي الممول من المال العام متمثلا في شبكة الإعلام العراقي ودراسة ارتباطها كهيئة مستقلة بالبرلمان.

إلى جانب حل هيئة الأمناء الحالية فورا وتشكيل هيئة جديدة على أن تكون بعيدة كل البعد عن معادلة المحاصصة وتعتمد المهنية كعامل أساس في اختيار أعضائها.

واعتبر المعتصمون هيئة الأمناء الجديدة بمثابة برلمان مصغر داخل الشبكة يستمد شرعيته من مجلس النواب ويمنح صلاحيات ترشيح مدير عام الشبكة ورئيس تحرير الصباح والمسؤوليات الأخرى.

وطالبوا أيضاً بان يتاح لمنتسبي الصباح اختيار هيئة أو سكرتارية أو مجلس تحرير ومديري تحرير وإدارة بالانتخاب.

وقال البيان انه من اجل أن يسهم الإعلام الحر (وإعلام الدولة تحديدا متمثلا في جريدة الصباح) في عراق ما بعد التغيير في متابعة المتغيرات في المجتمع العراقي ومن اجل أن يكون هذا الإعلام الجديد قريبا جدا من حركة متغير المجتمع وحسب مقتضيات الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، ونظرا لغياب منهج أساس في تنظيم وسائل البث العام وضرورة تخليصه من العوامل السلبية التي تجعل مؤسسات البث العام ملكا مشاعا لسلطة ما أو جهة حزبية وسياسية، تقرر أن تنطلق تظاهرة سلمية، تعتمد أقصى حالات التنظيم من الضبط والدقة وميثاق العمل وقواعد العمل الإعلامي وطرح المطالب بعيدا عن استخدام أي حالة من الشغب والعنف.

وفي مطالب ثانوية وردت في البيان طالب المعتصمون استقطاع نسبة ١٠٪ من كل إعلان مهما كان مبلغه، تودع في خزينة الجريدة، ويتم توزيعها بين جميع منتسبي الجريدة كأرباح سنوية أو شهرية.

وحمل البيان توقيع اللجنة التحضيرية للتظاهرة وهم كل من: شهاب احمد الفضلي احمد حسين عبد الله، شمخي جبر، احمد عبد الحسين، سهيل ياسين، توفيق التميمي، لمياء نعمان، علي السومري، علي حمود الحسن، كاظم غيلان، عادل حمود، نجلاء الخالدي، بشير خزعل، محمد خضير سلطان.

احد محرري الصباح قال في اتصال هاتفي مع "المدى" إن الاعتصام سيكون اليوم السبت لعدد غير قليل من محرري وعاملي المطبعة، كون الصحيفة بدأت تتراجع وبشكل كبير على المستويين الفني ومن ناحية المبيعات، فضلا عن تسلط هيئة التحرير والتي وفقا للمحرر معينة من خارج الصحيفة ولم يستشر احد في وجودها، واصفا إياها بالضعيفة تجاه التدخلات غير القانونية لاسيما من أعضاء في هيئة الأمناء لشبكة الإعلام العراقي.

وتابع المحرر أن واحدة من المشاكل التي دعت العاملين إلى إعلان الاعتصام هو تعامل الصحيفة بطريقة غير حيادية مع التظاهرات التي شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية والتي عملت على توصيل فكرة إلى المواطن على أن المتظاهرين بعثيون أو مخربون، فضلا عن موقفها السلبي من قضية الاعتقالات التي حدثت ضد بعض الصحفيين ومن بينهم محرر الصباح علي السومري، كما يقول.

بدوره قال محرر آخر في الصحيفة الصباح في اتصال هاتفي مع "المدى" إن الاعتصام سببه هيمنة الحكومة على عمل الصحيفة.

وأضاف إن الصباح أصبحت أداة بيد الأحزاب الحاكمة داخل السلطة في حين حدد الدستور عمل الشبكة بارتباطها بمجلس النواب على أن تموّل من القطاع العام، مبينا أن هذا يعني أن الصحيفة هي ملك للمجتمع لا للحكومة كما هو عليه الحال. وتابع: الحكومة أصدرت توجيهاتها إلى الجهات التابعة لشبكة الإعلام العراقي بالتركيز على الجوانب السلبية للتظاهرة، وبالتالي أساءت إلى الشعب العراقي الذي خرجت أعداد كبيرة منه للمطالبة بالإصلاح وتوفير الخدمات.

وشدد على وجود خطوط حمر داخل عمل صحيفة الصباح والتي من بينها منع المحررين من عمل أي تقرير ينتقد عمل الحكومة، بل يجب أن تكون التقارير جميعها تعمل من اجل نشر صورة حسنة عنها، فضلا عن عدم جواز تناول مواضيع الأحزاب الدينية وانتقادها والأحزاب التي تمتلك ميليشيات.

وكشف أيضاً عن أن المعتصمين يرحبون برئيس التحرير الجديد عبدالستار البيضاني وينتظرون مباشرة عمله للتعاون "في إنقاذ ما يمكن إنقاذه".

من ناحيته، أكد عضو مجلس الأمناء في شبكة الإعلام العراقي د. هاشم حسن انه يرفض أن "يكون طرفا آخر" في قضية الاعتصام، مؤكدا تضامنه مع مطالب الصحفيين والعاملين المعتصمين.

وقال حسن في اتصال هاتفي مع المدى أمس الجمعة إن الصحفيين في الصباح يعرفون دوره في ضمان حرية التعبير داخل الجريدة نظرا لمسؤوليته لدى الأمناء مسؤولاً عن الصحافة.

وطلب حسن عبر المدى إدراج اسمه على لائحة الاعتصام المؤطر ببيان المطالب.

وأشار إلى أن الروح الطاغية على تلك المطالب أساسية وتتماشى مع نص الأمر ٦٦ القاضي بضرورة ارتباط شبكة الإعلام بمجلس النواب العراقي وليس مجلس الوزراء.

وتابع حسن: من حق الجميع التعبير عن رأيه بكل حرية دون أي إخلال بالعمل واستمرار صدور الجريدة".

وقال إن المطالبة بان تكون مؤسسة الصباح لا ترتبط بأي جهة عامة أمر غير منطقي، وإلا لتحولت الجريدة أو الفضائية العراقية إلى مؤسسة خاصة كبقية الاقنية الإعلامية الأخرى في البلاد.

وتابع: "إن من يرفض ذلك فهو محق، والقانون يضمن له إصدار جريدة أو فضائية تعمل وفق التوجهات التي يريد".

وأكد حسن أيضاً انه سيحضر اليوم السبت مكان الاعتصام صحبة عدد من أعضاء مجلس الأمناء والمدير التنفيذي إلى جانب أعضاء في البرلمان العراقي.

الصحيفة تعاملت بطريقة غير حيادية مع التظاهرات خلال الفترة الماضية وعملت على توصيل فكرة إلى المواطن على أن المتظاهرين بعثيون.

■ أحد المعتصمين

واختتم قوله: "نتضامن مع مطالب المعتصمين وإذا لم تنفذ سنتظاهر معهم ضد البرلمان والحكومة".

في المقابل، أعرب رئيس شبكة الإعلام العراقي عبد الكريم السوداني عن احترامه لمطالب المحتجين من أعضاء جريدة الصباح على سياستها.

وأضاف السوداني في تصريح لـ"المدى" أن المحتجين والذين ينوون الاعتصام اليوم السبت لا يمثلون جميع العاملين في الصباح، وعلى الرغم من ذلك فأن رأيهم محترم ومن الممكن المفاوضة على مطالبهم للوصول إلى صيغة حل مقبولة من الطرفين.

وعن الانتقادات الموجهة إلى الشبكة فيما يخص انحيازها لأطراف في الحكومة، يقول السوداني إن الشبكة ومكوناتها لا تمثل وجهة نظر الحكومة، ولكن قلة الوعي لدى اغلب المواطنين على اعتبار أنها ممولة من الدولة ينظرون إليها كممثل حصري لوجهة نظر الحكومة.

وشدد السوداني على وجود أخطاء رافقت تغطية قناة العراقية وجريدة الصباح خلال تظاهرات الـ٢٥ من شباط، إلا أن الأمر تم تلافيه خلال الفعاليات اللاحقة، لافتا إلى أن حداثة التجربة كانت العامل الأهم في حدوث هذه الأخطاء خلال تلك التظاهرات كون الشعب العراقي تعود على "المسيرة" والخط الواحد الداعم للنظام.

ونفى السوداني قيام شبكة الإعلام وجريدة الصباح بالتحريض على عدم المشاركة في التظاهرة، مضيفا أن ما تم عرضه من برامج قبل يوم التظاهرات مسألة طبيعية".

وألقى السوداني باللوم على الكتل السياسية كونها هي من حرضت على عدم التظاهر من خلال اجتماعها وإصدارها بياناً اتهم فيه التظاهرات بالبعثية والذي ألقاه نيابة عن تلك الكتل رئيس الوزراء نوري المالكي.

سياسيا، توافر سياسيون عراقيون على جملة ملاحظات جدية على أداء الصحيفة والفضائية.

عضو لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب أشارت ميسون الدملوجي في تصريح لـ"المدى" إلى أنها قدمت ملاحظات على عمل شبكة الإعلام العراقي، ومن بينها جريدة الصباح إلى رئيس الوزراء نوري المالكي، وتنطوي على ست فقرات، موضحة أن من بين الأمور التي قدمت أن الشبكة تمول من المال العام، وبالتالي يجب أن تمثل جميع شرائح الشعب والاتجاهات السياسية، لا أن تكون مخصصة لجهة معينة وهي الحزب الحاكم.

وأضافت الدملوجي وهي نائبة عن القائمة العراقية أن النهج الذي تنتهجه شبكة الإعلام العراقي بمكوناتها غير صحيح، وبالتالي يجب عليها أن تأخذ من تجربة إذاعة الـ بي بي سي أنموذجا لها، خصوصا وان الأخيرة أسهمت في سقوط حكومات بريطانية كان أداؤها سيئاً للغاية.

وشددت الدملوجي على ضرورة أن يشرع قانون للشبكة حتى تعمل بحيادية بعيدا عن التجاذبات والترويج للحكومة.

وبينت الدملوجي انها عندما تقرأ جريدة الصباح ترى فيها الجريدة الرسمية التي تمثل وجهة نظر الحكومة، مستدركة بالقول: إلا أنها حافظت على جزء من استقلاليتها عن طريق بعض الكتاب والمحررين ذوي الشخصيات القوية.

بدوره نقل النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج، امتعاض رئيس الوزراء نوري المالكي على أداء شبكة الإعلام العراقي والتي أدت إلى تراجع شعبيتها بشكل كبير. وقال السراج في حديث لـ"المدى" إن المواطن ينظر إلى شبكة الإعلام العراقي على أنها أداة بيد الحكومة والسبب في ذلك يرجع إلى بعض المسؤولين عن الشبكة الذين يمتلكون وجهات نظر قريبة من وجهات نظر الحكومة.

وتابع السراج أن هناك مشاكل كثيرة في جريدة الصباح، مشددا على وجود تكتلات فيها، على حد قوله.

وأضاف السراج أن تكتلات دينية تجعل من الجريدة في أوقات معينة تأخذ الطابع الإسلامي وهناك تكتلات علمانية تعمل على إصدار الصحيفة بطابع ماركسي ليبرالي.

وأعرب عن أسفه لعدم وجود خطة واضحة لعمل "الصباح" على أساس وجود تفاوت في المستوى.

وأردف السراج إلى أن نقل نشاطات رئيس الوزراء ليس فيه تبني لوجهة نظر الحكومة ولكن إذا ما حللت هذه التوجهات وفسرت سيكون هنالك انحياز للحكومة.

واكد السراج امتعاض الحكومة من الصباح، مبينا انه كان من المفترض أن تكون الجريدة الأولى في الشارع ولكن الذي حصل هو تراجع كبير في شعبيتها، فضلا عن وجود امتعاض من هيئة الأمناء في شبكة الإعلام والاتصال وفي الفترة المقبلة ستشهد تبديلات لأعضائها بسبب انتهاء فترات عقودهم.

وكانت ندوة نظمتها مؤسسة "المدى" للإعلام والثقافة والفنون شارك فيها أكثر من ٢٥٠ مثقفا وصحفيا أوصت مطلع الشهر الحالي بتحرير وسائل الإعلام التي تمول من المال العام من قبضة وهيمنة السلطة التنفيذية. والدعوة إلى أن تكون فضائية العراقية وجريدة الصباح منبرا لكل العراقيين.

يشار إلى أن مصدرا عليما في قناة العراقية كشف في تصريح لـ"المدى" عن طريقة تدخل الحكومة في عمل القناة خلال تغطيتها لأحداث تظاهرات الـ ٢٥ من شباط حيث قال "إن ما جرى في قناة العراقية نسخة مكررة مما جرى في مصر وان كان ما حصل في مصر كان منظماً حيث الذي أدار التلفزيون وزير الإعلام بينما الذي أدار العراقية شخص لا ينتمي لشبكة الإعلام وإنما ينتمي لحزب الحكومة.

وأضاف الزميل شارحا ملابسات ما حصل يوم التظاهرات في ٢٥ شباط قائلا "جاء النائب علي الشلاه إلى مقر شبكة الإعلام العراقي، وأزاح جميع المسؤولين عليها من مدير عام الشبكة إلى مسؤولي البرامج السياسية"، مضيفا أن الشلاه بدأ يتصرف وكأن الحكومة هي صاحبة القناة ويملي توجيهاتها على مقدمي البرامج السياسية والمصورين بأتباع نهج معين في الإرسال، لاسيما وان قناة العراقية كانت هي الوحيدة التي تبث وبصورة مباشرة أحداث التظاهرات، موضحا أن الشلاه شدد على ضرورة إيصال فكرة إلى المشاهد بأن هذه التظاهرات غير مهمة.

وتتبع شبكة الإعلام العراقي ومؤسساتها الثلاث الكبرى، تلفزيون العراقية وإذاعة جمهورية العراق وجريدة الصباح، الأمر الإداري المرقم ٦٦ الذي يمثل الخطوط العريضة لسياستها العامة، وتتمثل هذه السياسة بتقديم إعلام (مهني ونزيه ومستقل) وهي سياسة أنيطت بمجلس أمناء الشبكة حراستها وحمايتها تحقيقا للمصلحة العامة، التي تتمثل بـ تطوير أسلوب ديمقراطي في العراق، انطلاقا من (أهمية الإعلام في بناء مجتمع ديمقراطي)، كما ينص القانون، ومن اجل ضمان هذه الاستقلالية إخراج الدستور الدائم شبكة الإعلام تماما من دائرة الحكومة وجعلها هيئة مستقلة مرتبطة بمجلس النواب. وهذا يعني، أن الشبكة ليست ناطقة باسم الحكومة، وغير خاضعة لتوجيهاتها، وان كان من مهامها تغطية نشاط الحكومة وفقا لما يقرره المسؤول عنها حسب نص القانون.

■ ميسون الدملوجي
العراقية

الشبكة تمول من المال العام، ويجب أن تمثل جميع الاتجاهات السياسية، لا أن تكون مخصصة لجهة معينة وهي الحزب الحاكم.

■ عدنان السراج
دولة القانون

رئيس الوزراء نوري المالكي ممتعض من أداء شبكة الإعلام العراقي والتي أدت إلى تراجع شعبيتها بشكل كبير.

■ هاشم حسن
عضو مجلس الأمناء

المطالبة بألا ترتبط الصباح بأي جهة عامة أمر غير منطقي، وإلا لتحولت إلى مؤسسة خاصة كبقية الاقنية الإعلامية.